اجتماع افتراضي عبر الانترنت
حول سياسات الاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد ١٩ الاقتصادية والاجتماعية: الحماية الاجتماعية
تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة العمل الدولية
الأربعاء ٢٢ أبريل ٢٠٢٠

أهم التدابير التي اتخذتها المملكة المغربية للتخفيف من الآثار الاجتماعية للجائحة

لقد قام المغرب في ظل هذه الأزمة، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية لمواجهة المخاطر المحتملة لجائحة "كوفيد ١٩" تتجلى بالخصوص فيما يلي:

- إغلاق الحدود وإعلان "حالة الطوارئ الصحية" وتقييد الحركة بمجرد ظهور الحالات الأولى للإصابة ببلادنا؛
- وضع الهاجس الإنساني على رأس الأولويات، عبر توفير كل الإمكانيات الضرورية التي تضمن الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين، واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان لوازم العيش الأساسية وصمود الاقتصاد الوطني؛
- توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة على المستوى الصحي والحد من آثارها على المقاولة الوطنية وعلى القدرة الشرائية لأرباب الأسر الذين توقفوا عن العمل بفعل الأزمة، حيث أعطى جلالة الملك تعليماته السامية بإحداث صندوق خاص بتدبير ومواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد؛
- حظي هذا الصندوق الذي خصصت له ١٠ ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة وساهمت فيه الجهات ب ١,٥ مليار درهم، بانخراط كبير لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي من فاعلين مؤسساتيين وقطاع خاص ومواطنين؛
- بلغ مجموع موارد الصندوق إلى حدود ٢٠ أبريل ما مجموعه ٣٢ مليار درهم، وبلغت نفقاته ما مجموعه ٦,٢ مليار درهم خصصت منها ٢ مليار درهم لوزارة الصحة لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، مما مكن إلى حدود هذا التاريخ من اقتناء ٤٦٠ سرير إنعاش و ٥٨٠ سرير

استشفائي عادي و٤١٠ جهاز للتنفس. ومكن هذا الصندوق من دعم الاقتصاد الوطني لامتصاص الصدمات السلبية الناتجة عن هذه الجائحة خاصة المتعلقة بانخفاض أو توقف النشاط في بعض القطاعات وفقدان مناصب الشغل الناتج عنها؛

- إقرار معالجة محاسباتية استثنائية للتبرعات والتكاليف المرتبطة بفترة حالة الطوارئ الصحية بتوزيعها على مدى ٥ سنوات؛
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من تداعيات الأزمة على احتياطي العملة الصعبة والحفاظ على قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية؛
- ترخيص الحكومة بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي المحدد بموجب قانون المالية لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب اللجوء إلى استخدام خط الوقاية والسيولة لسحب مبلغ يناهز ٣ مليارات دولار قابلة للسداد على مدى ٥ سنوات مع فترة سماح لمدة ٣ سنوات؛

واعتمادا على الرصد الاستباقي، تم في إطار الصندوق الخاص بتدبير الجائحة اتخاذ التدابير الآتي ذكرها:

١. تدابير لفائدة الأجراء في القطاع المهيكل

- منح تعويض شهري جزافي صافي بقيمة ٢٠٠٠ درهم خلال الفترة الممتدة من ١٥ مارس إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، إضافة إلى التعويضات العائلية وخدمات التأمين الصحي الإجباري لفائدة الأجراء المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتا عن العمل والمنتمين للمقاولات المنخرطة في هذا الصندوق التي توجد في وضعية صعبة نتيجة الجائحة، وتم اعتماد مرسوم يحدد شروط وقواعد الاستفادة من هذه التعويضات، موازاة مع تبسيط مساطر التصريح، بحيث يمكن القيام بالتصريحات أسبوعيا ابتداء من أبريل ٢٠٢٠؛
- استفادة الأجراء من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك والسكن) إلى غاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠؛
- بلغ عدد التصريحات التي تم الإدلاء بها ١٣٢,٠٠٠ مقاولة من أصل ٢١٦,٠٠٠ المنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي، وصرحت بما يفوق ٨٠٠,٠٠٠ أجير ومستخدم متوقف مؤقتا عن العمل، ويتوقع أن يصرف من الصندوق الخاص بتدبير الجائحة حوالي ٢ مليار درهم شهريا.

٢. تدابير لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل

- دعم أرباب الأسر المتوفرين على بطاقة نظام المساعدة الطبية "راميد" والمتضررين من تداعيات الحجر الصحي، بتعويض يتراوح ما بين ٨٠٠ درهم و١٢٠٠ درهم، وذلك حسب عدد أفراد الأسرة؛

- بلغ عدد الأسر المعنية بالمساعدة حوالي ٢ مليون و٣٠٠ ألف (٣٨% في العالم القروي)، وقد جندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي؛
- تم تطوير برامج معلوماتية في وقت قياسي مع اعتماد الهاتف المحمول كوسيلة للتواصل مع أرباب الأسر، وتم تعبئة حوالي ١٦٠٠٠ نقطة توزيع بما فيها الشبابيك الأتوماتيكية، مع احترام الشروط الصحية المفروضة، ولا زالت العملية مستمرة إلى حد الآن؛
- دعم الأسر التي تعمل في القطاع غير المهيكل ولا تستفيد من خدمة "راميد" بتعويض بنفس المبالغ التي استفاد منها من يتوفرون على البطاقة، وقد بلغ عدد الأسر المعنية بالدعم حوالي ٢ مليون أسرة. ومن المتوقع في المجموع أن تستفيد ٤ مليون و٣٠٠ ألف أسرة في القطاع غير المهيكل من دعم الصندوق الخاص بالجائحة.

٣. تدابير لفائدة المقاولات المتضررة وخاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة

- إضافة إلى التعويض الشهري الجزافي وتأجيل سداد القروض البنكية وقروض الإيجار، تم تفعيل خط ائتماني إضافي من صندوق الضمان المركزي لفائدة المقاولات التي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها، بما في ذلك المقاولات العاملة في مجال العقار، وقد تم لحد ٢٠ أبريل تلقي: ٤١٦٠٠٠ طلب لتأجيل سداد القروض البنكية تهم مليار درهم، وتمت معالجة وقبول ٣١٠٠٠٠ طلب ومازالت باقي الطلبات قيد الدراسة؛ وبالنسبة للقروض الإضافية المضمونة من طرف الدولة عبر "ضمان أوكسجين" المحدث لمساندة المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها ٥٠٠ مليون درهم، فقد بلغت ٩٠٠٠ قرض بمبلغ يفوق ٣,٧ ملايير درهم، رفض منها ١٢٤ طلب قرض أي أقل من ١,٥%؛
- تمكين المقاولات التي لا يقل رقم معاملاتها للسنة المالية ٢٠١٩ عن ٢٠ مليون درهم من الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ إذا رغبت بذلك؛
- تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠؛
- تأجيل تاريخ التصريح بالمداخيل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الذي يرغبون في ذلك، من آخر أبريل إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠؛
- إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صرف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم في حدود ٥٠% من الراتب الشهري الصافي المتوسط؛
- تجنيب المقاولات الحاصلة على صفقات عمومية غرامات التأخر في الإنجاز الذي لا تتحمل مسؤوليته؛
- تمكين الشركات المجهولة الإسم من عقد اجتماع أجهزتها التداولية عن بعد في ظروف الحجر الصحي ولا سيما فيما يتعلق بحصر الحسابات؛
- وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة الجائحة يمكن أن يصل إلى ١٥ ألف درهم، ويمكن تسديد هذا القرض على مدى ٣ سنوات مع فترة سماح مدتها سنة واحدة.

٤. الاهتمام بوضعية الفئات الهشة

▪ حماية الأطفال

تم وضع خطة عمل تسعى إلى توفير سلة من الخدمات الاستعجالية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة، لاسيما الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والأطفال في وضعية الشارع:

- تعزيز خدمات القرب من خلال دعم مبادرات الجمعيات لحماية الأطفال من التداعيات الاجتماعية المترتبة عن فترة الحجر الصحي؛
- التوعية والتحسيس بواسطة دعامات تواصلية ملاءمة للأطفال وللعاملين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية حول الوقاية من العدوى، والتمدرس عن بعد، والاطمئنان النفسي للطفل، وحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال؛
- وضع رهن إشارة جميع مؤسسات الرعاية الاجتماعية أرقاما للاتصال ب ٢٥ وحدة لحماية الطفولة، وفرقا للمساعدة الاجتماعية للأطفال بمندوبيات التعاون الوطني في الأقاليم التي لا تتوفر على وحدات حماية الطفولة؛
- الدعم النفسي عن بعد للأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من طرف فريق من الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين؛
- رعاية الأطفال في وضعية الشارع وتقديم الدعم الملائم لهم وإلحاقهم بأسرهم أو إيوائهم.

▪ حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

- إعداد وبث مجموعة من الوصلات التحسيسية حول فيروس كرونا المستجد بلغة الإشارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛
- وضع رهن إشارة أسر الأشخاص ذوي التوحد خلايا للتواصل والإرشاد والتوجيه تضم أطرا لها دراية بأساليب التربية والتأهيل الخاصة بالأشخاص ذوي التوحد. وتقدم هاته الخلايا إرشادات وتوجيهات للآباء والأمهات بخصوص الوقاية من فيروس كورونا وفق الممارسات الدولية المعتمدة في مجال التوحد، كما تمدهم بتدابير وإجراءات تربوية وسلوكية يمكن إنجازها لفائدة أبنائهم وبناتهم داخل المنازل. وتقوم هذه الخلايا بالتواصل مع الأسر من خلال أرقام هاتفية خصصت لهذا الغرض وتم نشرها على الموقع الرسمي لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة؛
- دعوة الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، في إطار تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي، إلى ضمان استمرارية بعض الخدمات عن بعد، وذلك عبر إرساء "مداومة تربوية" تنجز بواسطتها العمليات التالية:

- مد الآباء والأمهات والأطفال بأنشطة تربوية يمكن إنجازها داخل المنازل؛
- تقديم إرشادات وتوجيهات في الترويض لفائدة الأشخاص ذوي الصعوبات الحركية من طرف مختصين في الترويض وإعادة التأهيل الوظيفي، وكذا إرشادات لتصحيح النطق والتخاطب لفائدة الأشخاص ذوي الصعوبات الذهنية والتواصلية؛
- تقديم الدعم النفسي للأطفال، وتقديم إرشادات وتوجيهات للآباء والأمهات لتجاوز بعض الصعوبات النفسية ذات الصلة بفترة الحجر الصحي داخل المنازل؛
- إعطاء النصائح والإرشادات الوقائية وفق البروتوكول الصحي المعتمد لوزارة الصحة، وذلك بطرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، وبلغة ميسرة مع استعمال تقنية الفيديو بالنسبة للأشخاص الصم.

- إعداد موقع إلكتروني خاص بكوفيد ١٩ موجه للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إنجاز منصة حول الخدمات الدامجة عن بعد (التربية الدامجة، التأهيل، التوجيه والإرشاد).

وتساهم وكالة التنمية الاجتماعية بدورها من خلال وضع برنامج لتشجيع مبادرات التشغيل الذاتي للأشخاص في وضعية إعاقة، تعزيزا للدعم الذي يقدم في هذا المجال في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

- **حماية النساء والفتيات في وضعية صعبة**

- دعم مبادرات الجمعيات وشبكات مراكز الاستماع من أجل مواكبة النساء في وضعية صعبة خلال هذه المرحلة الحرجة، وتطوير الخدمات عن بعد، ومواكبة النساء ضحايا العنف في جميع أنحاء التراب الوطني، عن طريق الاستماع والدعم النفسي والتنسيق مع المصالح المختصة لحماية الضحايا، والإرشاد نحو الخدمات. وفي هذا الإطار، تمت مواكبة الاتحاد الوطني لنساء المغرب لإطلاق منصة للاستماع والدعم لفائدة النساء والفتيات في وضعية صعبة "كلنا معك"، الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها من أي انتهاك. وهي منصة مفتوحة ٢٤/٢٤ ساعة طيلة أيام الأسبوع عن طريق خط هاتفي مباشر (٨٣٥٠)، وكذا تطبيق ذكي يتم تحميله مجانا على الهاتف المحمول؛
- توفير "حقيبة صحية سلامة-Salama Kit" للوقاية من الفيروس، وذلك في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لفائدة النساء ضحايا العنف، والمستفيدات من خدمات الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء والعاملين بها، والنساء الحوامل، والمهنيين الصحيين ولا سيما القابلات، والمهاجرات، والسجينات. وتم وضع الحقائب رهن إشارة الجمعيات لتوزيعها على الفئات المستهدفة في جميع مناطق المغرب؛
- إطلاق حملة تحسيسية رقمية بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج التعاون البلجيكي من أجل بث رسائل تساعد على التغلب على الإكراهات النفسية خلال مدة الحجر الصحي، وإذكاء الوعي بضرورة استثمار الوضع لتعزيز قيم العيش المشترك والمسؤولية المشتركة بين الزوجين والوالدية الإيجابية؛

وتساهم وكالة التنمية الاجتماعية من خلال إعداد برنامج للتمكين الاقتصادي للنساء يقدم حلولا تلائم الوضعيات التالية:

- النساء اللواتي يستغلن الأطفال في التسول (بهدف انتشالهن من هذه الوضعية تكميلا للإجراءات المتخذة في إطار برنامج محاربة استغلال الأطفال في التسول)؛
- النساء الأرامل في وضعية هشة المنتهية استفادتهن من برنامج "دعم".

- **التكفل بالأشخاص في وضعية الشارع**

يسهر التعاون الوطني بتعاون مع السلطات المحلية والجماعات الترابية وباقي الفاعلين، على تنظيم دوريات لرصد الأشخاص في وضعية الشارع وتوفير خدمات المساعدة الاجتماعية لهم وحمايتهم من خطر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك من خلال تعبئة وتهييئ وتجهيز فضاءات للتكفل بهم، وتقديم الخدمات الضرورية كالاستقبال والإيواء والإطعام.

وقد تم إحداث لجنة مركزية ولجان إقليمية لليقظة، من مهامها متابعة وضعية هذه الفئات وتهيئة فضاءات للإيواء (وصل عددها ١٥٠ فضاء قابلا للزيادة حسب الحاجة) والعمل على تعقيمها. وبفضل المجهود الجماعي لمختلف المتدخلين، تم لحد الآن إيواء ما يقرب ٦٠٠٠ شخص بدون مأوى وإرجاع ما يفوق ١٦٠٠ إلى أسرهم.

كما تساهم وكالة التنمية الاجتماعية بوضع برنامج لمواكبة هؤلاء الأشخاص ومساعدتهم على تخطي وضعية الشارع وتسهيل اندماجهم الاجتماعي داخل المجال الترابي الذي ينتمون إليه.

٥. حماية صحة وسلامة المعتقلين بالمؤسسات السجنية والاصلاحية

- التقليص من عدد الزوار والاكتفاء بزائر واحد؛
- عزل ومراقبة السجناء الجدد القادمين من بلدان أجنبية لمدة ١٤ يوما؛
- إيلاء الفئات الهشة من السجناء (المرضى، كبار السن، النساء، الأطفال والأحداث...) مزيدا من العناية والاهتمام؛
- إخضاع السجناء العائدين من المحاكم ومن المستشفيات للفحوصات الطبية قبل إيداعهم بغرف الإيواء؛
- عرض السجناء المقرر ترحيلهم إلى وجهات أخرى على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل إخراجهم، وتخصيص مكان خاص للسجناء الوافدين الجدد وعرضهم على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل توزيعهم على الغرف؛
- تم العفو الملكي على ٥٦٥٤ معتقلا تم انتقاءهم بناء على معايير إنسانية وموضوعية مضبوطة.

٦. الاهتمام بوضعية المغاربة بالخارج

- إحداث خلايا تعنى بتتبع وضعية المغاربة العالقين بالخارج، على مستوى الإدارات المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، معبأة ٧ أيام في الأسبوع و٢٤ ساعة في اليوم؛
- توفير السكن لغير القادرين على تغطية تكاليف إقامتهم وتوفير كفافهم من حيث الغذاء؛
- تغطية تكاليف اقتناء الأدوية لفائدة الأشخاص الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة وتحمل تكاليف العمليات الجراحية الطارئة؛
- وضع فريق طبي رهن إشارة المغاربة العالقين بالخارج لتقديم خدمات واستشارات طبية مجانية لفائدتهم؛
- مرافقة المغاربة العالقين بالخارج ومساعدتهم والتواصل الدائم معهم عبر إحداث بوابات ومنصات إلكترونية وأرقام محمولة خصصت لهذا الغرض على مستوى الإدارات المركزية والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- التدخل لدى السلطات الأجنبية المختصة لتمديد فترة إقامتهم بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم واستيفاء آجالها القانونية؛
- التكفل بمصاريف الدفن في المقابر الإسلامية لفائدة المغاربة المتوفين في الخارج خلال هذه الظروف الوبائية الاستثنائية العالمية.

هذا وتحرص لجنة اليقظة الاقتصادية على التتبع الدقيق لوضعية الاقتصاد الوطني واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان صموده خلال الأزمة بسرعة وفعالية على مستوى اتخاذ القرارات وتفعيلها؛ ومن خلال اللجنة تعمل الحكومة على تعبئة كل القطاعات الحكومية من أجل التجاوب والتعاطي بكل مسؤولية مع ما تمليه الظرفية الصعبة.

كما تم التوافق في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية على منهجية استشرافية لوضع السيناريوهات الممكن تنفيذها في المرحلتين المقبلتين، مرحلة العودة التدريجية لمختلف القطاعات إلى ممارسة أنشطتها بعد رفع حالة الطوارئ الصحية، ومرحلة تنزيل الآليات الملائمة والمتجددة التي ستمكن من وضع الاقتصاد الوطني في منحى النمو القوي والمستدام في فترة ما بعد أزمة كوفيد ١٩، وذلك من خلال إرساء تدبير أمثل للإنفاق العمومي في هذه الفترة الاستثنائية وتوجيهه نحو الأولويات المرتبطة بتدبير الأزمة، وتوفير الإقلاع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الأزمة من خلال دعم الشركات الوطنية والمنتوج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا.